

بيان صحفي

لن يوقف أيُّ حكم قضائي سياسي الدعوة:

يجب القضاء على كيان يهود وتحرير فلسطين كاملةً

(مترجم)

في يوم الثلاثاء ٢٥/٦/٢٠٢٤م، حكمت محكمة مدينة كوبنهاجن عليّ بالمراقبة لمدة ٦٠ يوماً بسبب دعوتي إلى تحرير فلسطين. وقد حكم القاضي الذي ترأس الجلسة أثناء النطق بالحكم بأن خطابي الذي ألقيته في عام ٢٠٢١ لم يكن موجهاً إلى اليهود كمجموعة دينية، بل إلى القضاء على الكيان الصهيوني غير الشرعي المسمى (إسرائيل) من خلال التدخل العسكري. وأعلنت محكمة المدينة أنّ هذه الدعوة غير قانونية! وبالتالي فإنّ الحكم يجرّم بشكل مباشر الدعوة إلى تحرير فلسطين، دون أن تكون معاداة السامية المزعومة هي الغطاء الرقيق المعروف، بل حتى دون تحديد الجريمة التي يُزعم أنني حرّضت عليها.

بالتزامن مع الاتفاق الجديد للبرلمان بشأن مكافحة "معاداة السامية"، والذي يُجرّم صراحةً أيضاً معارضة الكيان الصهيوني الإرهابي المسمى (إسرائيل)، يتمّ سحق القاع الفاسد للنظام القضائي في الدنمارك.

في هذه الأثناء، يواصل الاحتلال الصهيوني لفلسطين ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أمام أعين العالم، برعاية القوى الغربية، ودول صغيرة مثل الدنمارك التي تساهم في الإبادة الجماعية لأطفال غزّة من خلال إرسال أجزاء الأسلحة إلى طائرات الكيان الإرهابي المقاتلة.

وبجعلها معارضي وجود (إسرائيل) خارجين عن القانون، تكمل الدولة الدنماركية الداعمة للإبادة الجماعية تواطؤها في جرائمها.

إننا في حزب التحرير/ الدنمارك ندعو الجميع بكل نزاهة إلى مواصلة المقاومة ضد دعم الدولة الدنماركية للإبادة الجماعية. وندعو بشكل خاص إخواننا وأخواتنا المسلمين إلى مواصلة الدعوة بمزيد من التصميم والإصرار والعمل من أجل إزالة الاحتلال بشكل كامل وتحرير فلسطين من خلال جيوش المسلمين.

إن الصمت والتنازل ليسا خياراً.

إلياس لمربط

الممثل الإعلامي لحزب التحرير

في الدنمارك